المورد

مجلة تراثية فصلية

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الجاحظ - الجمهورية العراقية

المجلد التاسع - العدد الأول - ١٤٠٠ - ١٩٨٠

1

WWW.ATTAWEEL.COM

أسماء الكتب المحمدة

المناقشة واستخدام الأدلة عند المؤلفين القدامى في الأدب

بقلم الدكتور

أحمد جاسم النجدي

كلية التربية ـ جامعة البصرة

مقدمة

ترجع صلتي بالتأليف والمؤلفين القدامى إلى سنوات عديدة سابقة حينما كنت ـ بدافع حب التراث ومحاولة خدمته ـ اتصفح المظان القديمة في الادب باحثا فيها عن امور لم يشا كثير من الدارسين الالتفات اليها . وخلال معايشة طويلة وبحث مضن عن هذه الامور التي أعرض عنها دارسو التراث توصلت الى موضوع يتعلق بمنهج البحث والتأليف في هذه الكتب ، وقد تناول ذلك الموضوع دراسة الخطوات العلمية للبحث عند المؤلفين القدامى . وكانت طبيعة الموضوع تفرض علي أن أبرز الخطوات العامة دون محاولة لتتبع الخطوات الجزئية الصغيرة لئلا يتشعب الموضوع ويتبدد نظامه وتضيع وحدته . ولهذا وجدت في نفسي الرغبة ـ بعد الانتهاء من ذلك الموضوع ـ ان اعود الى تلك الخطوات الجزئية الصغيرة واتتبعها في مظانها محاولا وضع دراسات عنها تعد مكملة لبحثي السابق ومتممة له ، وكانت اولى هذه الخطوات الجزئية الصغيرة خطوة على جانب كبير من الاهمية في البحث والتأليف قديما وحديثا ، وهي ما يمثل موقف المؤلف اللاحق من الآراء المبثوثة في المؤلفات السابقة له وكيفية نقده لها ومناقشته إياها وتقديمه الادلة والبراهين العلمية على عدم صحة بعضها أو بطلانها .

وبعد ان تجمعت لدي مواد كثيرة عن هذا الموضوع بدأت بدراستها وتصنيفها فرأيت ان اقدم للموضوع بتمهيد عن النقد العام للمؤلفات ومصطلح المناقشة عند القدامى ، ثم اتلو هذا التمهيد بالموضوع الأساس موزعا على نقاط ثلاث هي ـ كما احسب ـ ما يمثل صلب هذا الموضوع وخطواته الرئيسة ، ومن ثم كان القسم الاول من البحث معنونا بعرض الآراء السابقة ، واعني به كيفية عرض الآراء التي يناقشها المؤلفون ، اما القسم الثاني فيتعلق بالرد والتعليق على تلك الآراء ، يتلوه القسم الثالث الخاص باستخدام الادلة التي تسند الرد والتعليق .

وقبل الدخول في صلب الموضوع لابد من الاشارة إلى مسألتين اثنتين اشارة سريعة ؛ الاولى منهما : ان المناقشة والمناظرة عرفت عند القدامى اكثر ما عرفت بشكل شفهي ، فقد وضعوا رسائل عديدة جدا تتناول ما سموه بآداب البحث ويعنون بها آداب المناظرة وطرقها . وتلك الكتب ـ كما لا يخفى على اي دارس للتراث ـ مستقاة في معظمها من علم المنطق ؛ وهي كما يتضح من دراستها الى علم المنطق اقرب منها الى علم الادب ومن هنا لا ننكر بان هذا البحث الذي سنعرضه في هذا البحث قد يكون متأثرا بشكل من الاشكال بتلك الاسس النظرية التي وضعها المناطقة لضبط المناظرة والجدل ، إلا اننا في الوقت نفسه نحب ان نشير إلى ان هذا البحث اعد واكمل بمعزل عن تلك الشروط النظرية الخاصة بالمناظرة الصرفة والجدل الشفهي . فهو ـ إن اردنا الدقة في التعبير ـ يتناول مسألة المناقشة بشكلها التطبيقي ويستقي اصولها واسسها من الكتب الادبية نفسها لا من كتب اخرى خارجة عن مفهوم علم الادب ؛ ومن هنا كان إعراضنا عن ذكر تلك الكتب والرسائل والافادة منها لأنها لا تمت إلى علم الادب بصلة ، ولأننا لم نشأ أن ندون موضوعا نظريا قد يكون ممكنا من الناحية النظرية عسيرا عند التطبيق ؛ ولهذا اتجهنا إلى الناحية التطبيقية ابتداء ؛ أي الى الكتب الادبية نفسها محاولين استخلاص هذا الموضوع منها .

أما المسألة الثانية فهي مسألة النصوص المستشهد بها خلال هذا البحث ؛ فقد فرضت علينا طبيعة هذا الموضوع ان نستشهد في كثير من الاحيان بالنص كاملا على الرغم من طوله . وبسبب من هذا النوع من الاستشهاد آثرنا ان تكون شواهدنا قليلة نقدمها لغرض التمثيل لا لغرض الحصر والشمول ، إذ اننا لو حاولنا إثبات معظم النصوص التي تؤيد فكرة من الافكار المطروحة خلال البحث لتحول عملنا الى مجموعة متراكمة من النصوص المطولة بشكل يؤدي الى ملل القارىء واعراضه عن البحث مهما تكن جدته ، ولهذا حاولنا ـ قدر المستطاع ـ تقديم اقل الشواهد المتوفرة على كل فكرة من الأفكار لا بسبب ندرة هذه الشواهد وقلتها ؛ ولكن للسبب الذي اشرنا اليه قبل قليل .

واخيرا نأمل ان يجد القارىء في هذا البحث ما يفيد وما يقدم شاهداً جديداً من شواهد دقة اجدادنا القدامى في مجال البحث العلمي كما نأمل ان نجد من ملاحظات القراء ما يقوم زللا موجودا او خطأ غير مقصود .

نقد الآراء ومصطلح المناقشة

لم تكن عملية البحث والتأليف عند المؤلفين القدامى عملية ميسورة ؛ بل كانت ـ شانها شأن اي نشاط علمي لهم ـ تتطلب الكثير من الجهد والعناء والفطنة في جميع خطواتها(١) . وهي زيادة على هذا العناء الذي يلاقيه المؤلف تتطلب حذراً مستمرا منه حينما يقول ما يقوله او يعلن ما يعلنه من نتائج وآراء ؛ ذلك ان مؤلفينا القدامى لم يكونوا ليرتضوا لانفسهم ان يرددوا ما يقال او يثنوا على ما يؤلف مهما تكن قيمته ، بل كانت هناك كثرة منهم تقرأ ما يؤلف قراءة ناقدة فتعلن عن آرائها صراحة دون محاباة او مجاملة على حساب الحقيقة العلمية .

وعملية النقد العلمي للكتب كانت عند القدامى تصدر عن فهم علمي دقيق لضرورة هذه العملية في النهوض بحركة التأليف . فقد راوا مثلا أن الجهال فقط هم الذين لا يزاولون هذه العملية بل يكيلون الثناء للآخرين دون روية ودون فهم ، وهذا ما يفهم من قول الصاحب بن عباد حيث يقول : « وقد بلينا بزمان زمن يكاد المنسم فيه يعلو الغارب ومنينا باعيار اغمار اغتروا بممادح الجهال ، لا يضرعون لمن حلب العلم أفاويقه والدهر اشطره ؛ لاسيما علم الشعر ... وقد يوهمون انهم يعرفون ، فاذا حكموا رايت بهائم مرسلة ونعائم مجفلة .. »(٢) ؛ ومن هنا راوا أن من يروم قيادة الآخرين عليه أن يزاول هذه العملية ؛ واستحسنوا من العالم ان ينظر في المؤلفات نظرة ناقدة فاحصة حتى إن كانت هذه المؤلفات من وضع صديق او قريب ، وللزجاج نص نفيس في هذا الموضوع يقول فيه : « .. وينبغي ان تعلم ان اصدق الناس وابرهم به لمن ينظر في تصنيفك الا نظر مضاد له ومكاشح ؛ لما ركبه الله عزوجل في الانفس الشريفة من المنافسة في العلم وطلب الرتب العليا فيه ، ولن تجد الحسد محموداً في حال إلا في طلب العلم ، لان من لم تدعه نفسه إلى الأنفة من مطاولة نظيره عليه في العلم واعتلائه إياه وغلبته له ؛ فان البهمة غالبة عليه »(٣) .

ولعل مثل هذه النظرة كانت شائعة عند الجميع . بل كانت على نطاق واسع بدليل تلك الاقوال الصادرة عن بعض المؤلفين القدامى التي تدل على كثرة نقاد الكتب ؛ من مثل ما نلاحظه في قول ابن ابي الاصبع المصري وهو يتحدث عن الكتب المؤلفة في علم البديع . « ... وإن كان قلما رايت في هذا الفن كتابا خلا من موضع نقد بحسب منزلة واضعه من العلم والدراية ؛ فمن قليل ومن كثير وكل احد ماخوذ من قوله ومتروك إلا من عصمة الله سبحانه من انبيائه صلوات الله عليه وسلامه ،والسعيد من عدت سقطاته .. »(٤)

ودليل آخر على شيوع هذه العملية عندهم نلمسه في اقوال كثيرة لهم تدل على تحرج كبير من التأليف من مثل قول الجاحظ : « من صنف كتابا فقد استهدف فان احسن فقد استعطف وان اساء فقد استقذف .. »(٥) ، وقوله ايضا : « لا يزال المرء في فسحة من عقله ما لم يقل شعراً او يصنف كتابا »(٦) . ومثل هذه الاقوال تدل دلالة

(١) كنت قد كتبت بحثا عن هذا الموضوع عنوانه « منهج البحث الادبي عند العرب » ويمكن الرجوع اليه لمعرفة المستوى العلمي الذي وصل اليه اجدادنا في مجال البحث العلمي .

(٢) الكشف عن مساوىء شعر المتنبي ٣٠ ـ ٣١ .
(٣) الايضاح في علل النحو ٣٨ .
(٤) تحرير التحبير ٩١ ، وينظر : بديع القرآن ١٣ .
(٥) زهر الاداب ١٤٢/١ .
(٦) محاضرات الادباء ٤١/١ ، ونسب هذا القول الى يحيى ابن خالد في معجم الادباء ٩/١ ، وتنظر نصوص اخرى مشابهة لاقوال الجاحظ هذه في العقد الفريد ٣/١ ، الموشى ١٠ .

لصريحة على ان القدامى عرفوا حركة علميـــة متميزة إلى جانب حركة البحث والتاليف هـذه الحـركة هي حـركة نقد المؤلفات التي توضع في مجالات المعرفة المتعددة وبيان اصالتها وقيمتها وما تحتويه من نواقص واخطاء . فهل كانت هذه الحركة مقتصرة على هذا الاتجاه العام في نقـد المؤلفات أم اسـحبت اثارها على موقف المؤلفين ازاء الاراء الجزئية التي يصادفونها في المؤلفـات التي سـبق لغيرهم وضعها(٧) ؟ وبعبارة اخرى كانت هذه الحركة تتسم بصفة العمومية في النقـد فلا تتناول إلا نقد المؤلفات السابقة جملـة أم ان المؤلفين القدامى زاولوا هـذه العمليـة جملـة وتفصيلا إن صح التعبير ، فكانوا إلى جانب نقد الكتب التي يرون فيها مجالا واسعا للقول ينثرون في الكتب الاخرى التي لا تحتمل مثل هـذا النقد فيقفون عند ما هو مبثوث فيها مـن بعض الآراء فينقدونه ويناقشونه ؟ .

والاجابة عن هذا السؤال ـ فيما نرى ـ لا تكون شافية كافية إلا إذا تناولت جزئيات هـذا الموضوع وتفصيلاته كافة بحيث لا نقتصر عـلى بيان الخطوات التي سلكوها في مناقشة الاراء بل تتعدى هذا الى تحديد ماهية المصطلح الدال على هذه العملية وهو أمر يستحسن ان نتناوله ابتداء قبل الخوض في بيان الخطوات .

والذي يلاحظ ان المؤلفين القدامى استعملوا مصطلح المناقشة بالمدلول الذي نستعمله حتى العصر الحاضر كما استعملوا مصطلحا آخر قريبا منه وبعد لازمة من لوازمه ، ونلاحظ هذا واضحا في قول ابن سنان الخفاجي في معرض كلامه على كتاب المسائل البغداديات لابي هاشم عبدالسلام ابن محمد : « ومما تزداد به عجبـا ان علي بن عيسى الرماني نقض على ابي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه المناقشة وترك المسـامحة في كل لفظة من الفاظ ابي هاشم ... »(٨) ، وهو يستعمل مصطلح المناقشة دالا على المدلول الذي لازلنا نستعمله حتى اليوم ، ويشبهه في هذا ابن الاثير في قولـه متحدثا عن كتاب في علم البيان للغانمي : « .. وليس الاخذ على الغانمي في ذلك مناقشته على الأسماء ، وانما المناقشة على أن ينتصب لايراد علم البيان وتفصيل أبوابه ويكون أحد الأبواب التي ذكرها داخلا في الاخر فيذهب عنه ويخفى عليه .. »(٩) .

واستعمل المؤلفون القدامى مصطلحا اخر للدلالة على هذه العملية هو « النظر والتأمل » ونحن المصطلحين مترادفان عندهم بدليل أننا نجد المؤلفين السابقين كليهما يستعملان هـذا المصطلح الجديد بالدلالة نفسها ، فابن سنان الخفاجي يقول معلقا على راي للآمدي : « وهذا الذي قاله ابو القاسم لا ارضى به غاية الرضا ، ولو كنت اسكن إلى تقليد احد من العلماء بهذه الصناعة او اجنح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتامل لم اعدل عما يقوله ابو القاسم لصحة فكره .. »(١٠) . ويقول ابن الاثير معلقا على راي لابن جني : « هذا مجموع قول ابي الفتح رحمه الله من غير زياده ولا نقص ، والنظر يتطرق إليه من ثلاثة اوجه .. »(١١)

وليس غرابة ان يتفق هـذان المصطلحـان مدلولا عند العلماء القدامى ما داما متلازمين يؤدي احدهما الى الآخر ، اذ ان النظر والتامل او دراسة نص لمؤلف سابق هو الخطوة الاولى من خطوات المناقشة وابداء الراي ، إذ من المعروف ان المناقشة لا تتاتى لصاحبها ولا يمكن أن توصل إلى نتيجة مرضية وراي صحيح دون أن يدرس النص السابق دراسة متانية . او كما عبر عنها المؤلفون القدامى بـ « النظر والتأمل » وقد أشار بعضهم صراحة إلى هذا فقال إن من ينقد كلاما لمؤلف سابق عليه أن يمعن النظر فيه قبل نقده ، وفي هذا يقول ابن ابي الحديد : « وينبغي للناس اذا حكوا شيئا شرعوا في نقضه ان يتاملوا ما حكـوا ثم ينقضوا ... »(١٢) .

ومن هنا لانجد غرابة حينما نستقري ما بثوه من ملاحظات وتعليقات في هذا المجال فنجد مناقشاتهم تسير وفق خطط علمية لا تقل ابدا عما يفعله الدارسون المحدثون ، ويمكن القول بأن هذه الخطـوات التي اتبعوها في مناقشـة سـابقيهم تتحدد بما يأتي :

---

(٧) عملية النقد العام التي ادت الى وضع كتب كاملة خاصة بنقد الكتب السابقة ليست من صميم هذا البحث فهي تحتاج الى بحث مستقل لما اوجدته من كتب كثيرة خصصت لبيان اخطاء المؤلفات السابقة ونقدها .

(٨) سر الفصاحة ١٤٠ .

(٩) المثل السائر ٢١٠/٣ .

(١٠) سر الفصاحة ١١٢ .

(١١) المثل السائر ٨٥/٢ ، وينظر ايضا ١١٢/٢ ـ ١١٣ ، الفلك الدائر ٢١٠ .

(١٢) الفلك الدائر ٢٢٤ .

(أ)

عرض الآراء السابقة

من الطبيعي ان تكون الخطوة الاولى التي يسلكها المؤلف لمناقشة آراء سابقيه هي تلك الخطوة التي تتمثل بكيفية عرض تلك الآراء بالشكل الذي يتيح للمؤلف مناقشتها وبيان رايه فيها . ونستطيع القول ان المؤلفين القدامى اتبعوا طرقا متعددة في هذا العرض .

الطريقة الاولى تتمثل في عرض الفكرة التي يدور النقاش حولها عرضاً كاملا ، او عرضها بالنص دون زيادة او نقصان ودون تلاعب وتصرف بالفاظ المؤلف السابق . والمؤلف اللاحق في احيان كثيرة يذكر صراحة ان هذا الذي ينقله هو كلام المؤلف السابق نصا ، كما نلاحظ هذا عند علي بن حمزة البصري في قوله : « .. وانشد ابو العباس للنمر بن تولب :

يسر الفتى طول السلامة والبقا
فكيف ترى طول السلامة يفعل

ثم فسر فقال : فقصر البقاء ضرورة ، والشاعر إذا اضطر فله ان يقصر الممدود وليس له أن يمد المقصور ..... **هذا نص قول ابي** العباس وإنما سقته على الولاء وإن كان فيه طول لانه متشح بالاغلاط آخذ بعضها رقاب بعض وسنذكر ذلك شيئا فشيئا وندل عليه إن شاء الله .. »(١٢) ، والذي يتضح من كلام البصري هذا هو انه ذكر النص السابق بجملته دون حذف وتغيير على الرغم من طوله لكثرة الاخطاء الواردة فيه ، ويفهم من هذا انه عمد إلى هذا الصنيع ليتمكن فيمابعد ـ حينما يروم النقاش والتفصيل فيه ـ أن يتمسك بهذه الأخطاء ويبين صوابها ليكون رده مقنعاً شافياً ، ومثل هذا النوع من العرض نلاحظه عند كثير من المؤلفين القدامى حينما يتناولون نصا سابقاً بالنقاش والرد ؛ إذ يعمدون إلى ذكره نصا ليتسنى لهم الرد المفصل المقنع فيما بعد معتمدين في هذا على النص نفسه ، كما نلاحظ هذا ايضاً عند ابن سنان الخفاجي في قوله : « وقد وجدت ابا طالب احمد ابن بكر العبدي النحوي ينصر في كتابه الموسوم بالبرهان في شرح الايضاح ما يذهب إليه النحويون في هذه المسألة ، فلما تاملته وانعمت النظر فيه لم اجده معتمدا فيما ادعوه ، **وانا احكيه واتبعه**

(١٢) التنبيهات على اغاليط الرواة ١٠٨ ـ ١٠٩ .

ببيان عدم الدلالة منه »(١٤) . ويشبهه في هذا الموقف ابن الاثير في قوله : « قال ابو محمد بن سنان الخفاجي في كتابه ان الحروف التي هي اصوات تجري من السمع مجرى الالوان من البصر ؛ ولاشك في ان الالوان المتباينة إذا اجتمعت كانت في المنظر احسن من الالوان المتقاربة ، ولهذا كان البياض مع السواد احسن منه مع الصفرة لقرب ما بينه وبين الاصفر وبعد ما بينه وبين الاسود . **هذا حكاية كلامه بعينه** ولنا عليه اعتراض .. »(١٥) .

والطريقة الثانية التي سلكوها في عرض الآراء التي يدور النقاش حولها تتمثل في عرض الفكرة عرضا ملخصاً بحيث يؤخذ من الفكرة اهمها ثم يتدخل المؤلف اللاحق بين حين وآخر فيضع بعض العبارات للربط بين الجمل التي يقتبسها من المؤلف السابق ؛ وقد يشير المؤلف اللاحق صراحة إلى التلخيص كالذي نلاحظه عند ابن الأثير في قوله : « .. واما الذي ذكره ابو علي الفارسي رحمه الله فانه قال : ان العرب تعتقد ان في الانسان معنى كامناً فيه كانه حقيقته ومحصوله ، فتخرج ذلك المعنى الى الفاظها مجردا من الانسان كانه غيره ... ثم قال : وعلى هذا النمط كون الانسان يخاطب نفسه .... **هذا** خلاصة ما ذكره ابو علي رحمه الله . . . . »(١٦) . وقد يشير المؤلف اللاحق إلى ان ما يحذفه من النص السابق لا علاقة له بصلب الفكرة وإنما هو من قبيل الزيادات ، كما نلاحظ هذا عند ابن ابي الحديد معقبا على بعض آراء ابن الأثير : « قال المصنف : وبيان الترجيح بين الحقيقة والمجاز قوله تعالى : ..... هذا ملخص ما ذكره بعد **حذف التطويلات** . »(١٧) .

وفي احيان كثيرة يفهم تلخيص الفكرة من كلام المؤلف اللاحق حينما يضع من عنده عبارات من مثل : « ثم قال » او « واستشهد » وغيرها من العبارات التي تدل على قيامه بتلخيص الفكرة السابقة دون ان يشير صراحة إلى هذا من مثل ما نلاحظه عند ابن الاثير في قوله : « ورايت ابا محمد ابن عبدالله بن سنان الخفاجي قد ذكر بابا من

(١٤) سر الفصاحة ٢٤ .
(١٥) الجامع الكبير ٢٨ ، وينظر ايضا ٧٧ ـ ٨٨ ، الفلك الدائر ٣٩ ـ ٤٠ ومواضع كثيرة جدا منه يبدو فيها اتباع هذه الطريقة بصورة واضحة .
(١٦) المثل السائر ١٦٧/٢ ـ ١٦٩ .
(١٧) الفلك الدائر ٧٢ ـ ٧٤ .

الأبواب في كتابه فقال : ينبغي الا يستعمل في الكلام المنظوم والمنثور الفاظ المتكلمين ... ثم مثل ذلك بقول أبي تمام .. »(١٨) .

وتستطيع القول ان هذه الطريقة الثانية في عرض الآراء التي يدور النقاش حولها شبيهة بالطريقة الاولى . وان ما يقوم به المؤلف اللاحق حسب هذه الطريقة الثانية هو من قبيل الاختصار غير المخل بالاراء التي يناقشها ؛ ويؤكد هذا اننا حينما نرجع إلى اصول بعض هذه النصوص المختصة نراها مطابقة للنص المنقول من حيث الفكرة ونلاحظ ان تلخيصها لم يضر بالفكرة من حيث محتواها الاصلي ، وهذا يجيز لنا ان نقول بأن عرض الآراء عند القدامى كان يسير وفق منهج علمي محدد واضح المعالم فوامه الالتزام بنص الفكرة او مضمونها حينما تنقل نصا أو ملخصة ، ومن هنا كانت إشاراتهم الصريحة إلى النقل بالنص واشاراتهم الصريحة الى التلخيص وبيان ماهية ما حذف ليدللوا بهذا على اتباعهم هذا المنهج العلمي المعروف . وهذا لا يمنع من القول بانهم لم يكونوا ليلتزموا دائما بهذا المنهج فقد يلتزمون به كما لاحظنا في النصوص السابقة وقد يهملونه ويتجاوزونه كما نلاحظ هذا عند ابن ابي الحديد في قوله متحدثا عن ابن الاثير : « قال المصنف : ولا يجوز أن تفسر الفصاحة بهذا لوجهين : احدهما ان اللفظ قد يكون ظاهر المعنى عند زيد لا عند عمرو فيجب ان يكون فصيحا غير فصيح وهذا محال ؛ بل الفصيح يجب ان يكون فصيحا مطلقا ، والثاني : ان اللفظ القبيح الذي ينبو عنه السمع ولكنه ظاهر المعنى يجب ان يكون فصيحا وهذا محال لان الفصاحة وجه حسن فلا يجوز ان يكون اللفظ قبيحا ... » ، ثم رد ابن ابي الحديد على هذا بقوله : « اقول : إن ارباب علم البيان ... »(١٩) .

وهذه الفكرة التي يناقشها ابن ابي الحديد هي ما يتعلق برأي ابن الاثير في تعريف الفصاحة ؛ والرجوع إلى كتاب ابن الاثير نفسه في هذا الموضوع يكشف ان ابن ابي الحديد تلاعب كثيرا برأي ابن الاثير هذا وحذف ما كان مهما منه ليتسنى له الرد عليه بشكل مقنع . ذلك ان ابن الاثير حينما ناقش علماء البلاغة في تعريف الفصاحة قال ما نصه : « وغاية ما يقال في هذا الباب ان الفصاحة هي الظهور والبيان في اصل الوضع اللغوي ... ثم انهم يقفون عند ذلك ولا يكشفون عن السر فيه .

وبهذا القول لا تتبين حقيقة الفصاحة لانه يعترض عليه بوجوه من الاعتراضات : احدهما انه إذا لم يكن اللفظ ظاهراً بينا لم يكن فصيحا ثم إذا ظهر وتبين صار فصيحا .

الوجه الآخر : انه اذا كان اللفظ الفصيح هو الظاهر البين ، فقد صار ذلك بالنسب والاضافات إلى الأشخاص ، فان اللفظ قد يكون ظاهراً لزيد ولا يكون ظاهراً لعمرو ، فهو إذا فصيح عند هذا وغير فصيح عند هذا ، وليس كذلك بل الفصيح هو فصيح عند الجميع لا خلاف فيه بحال من الاحوال ، لانه اذا تحقق حد الفصاحة وعرف ما هي لم يبق في اللفظ الذي يختص به خلاف .

الوجه الثالث : انه اذا جيء بلفظ قبيح ينبو عنه السمع وهو مع ذلك ظاهر بين ينبغي ان يكون فصيحا ، وليس كذلك ؛ لأن الفصاحة وصف حسن اللفظ لا وصف قبح .. »(٢٠) .

ومن هنا نرى ان ابن الاثير اعترض على علماء البلاغة بثلاثة اوجه لاوجهين كما زعم ابن ابي الحديد ، والذي حذفه ابن ابي الحديد من هذه الاوجه الثلاثة التي ذكرها ابن الاثير وجه مهم فيما نرى ، ويبدو ان ابن ابي الحديد حذفه لعدم تمكنه من الرد عليه ، يضاف إلى هذا ان الوجهين الاخرين ذكرهما ابن ابي الحديد بتعبير يختلف عن تعبير ابن الاثير نفسه ، والغرض من هذا واحد فيما نحس سواء في حال الحذف ام في حال التغيير ؛ وهو ما أشرنا إليه من محاولة ابن ابي الحديد الرد على ابن الاثير رداً مقنعا ، ومهما يكن من امر فموقف ابن ابي الحديد هذا لم نجد له شواهد كثيرة عند مؤلفينا القدامى ، مما يجيز لنا ان نزعم انهم كانوا على العموم علميين من مدققين في هذه الخطوة الاولى من خطوات المناقشة .

(٢)

الرد والتعليق

وهي الخطوة الثانية من خطوات المناقشة ، وتعني — كما هو واضح — رد المؤلف اللاحق على

(١٨) المثل السائر ٢١٢/٣ — ٢١٣ ، وينظر ايضا : الفلك الدائر ٣٨ — ٣٩ .
(١٩) الفلك الدائر ٨٨ — ٨٩ .
(٢٠) المثل السائر ١١٢/١ .

ما طرحه المؤلفون السابقون من آراء بشكل تفصيلي . والسبل التي سلكها المؤلفون القدامى في استيفاء الرد والتفصيل فيه متعددة سنقف على ما كان مهما منها وما يمثل ظاهرة عامة لدى المؤلفين .

واول هذه الطرق ان يثبت المؤلف اللاحق الفكرة السابقة ثم يرد عليها بصورة عامة دون الدخول في جدل متشعب متعدد النواحي . واكثر ما يكون هذا بطبيعة الحال حينما تكون الفكرة السابقة واضحة الخطأ بينة الوهم مما يتيح للمؤلف اللاحق الرد عليها ردا عاما يناسب وضوحه مع وضوح ما فيها من أوهام ، كالذي يصادفنا عند القاضي الجرجاني في قوله : « .. وهذا كما زعم الصولي ان قول البحتري :

علي نحت القوافي من مقاطعها
وما علي إذا لم تفهم البقر

مأخوذ من قول ابي تمام :

لا يدهمنك من دهمائهم نفر
فان جلهم بل كلهم بقر

... كأن لم يعلم ان العقلاء منذ كانوا يسمون البليد الغبي حماراً أو بقرة ... »(٢١)

وقد يكتسب هذا الرد العام شيئا اكثر من الدقة حينما يسلك المؤلف اللاحق في رده اسلوبا آخر يتعدى حدود الرد المباشر إلى استعمال بعض الأساليب التي تسند هذا الرد وتؤكده ، كالذي نلاحظه عند المرزباني حينما يذكر راية للأصمعي مفاده ان تسعة اعشار شعر الفرزدق سرقة فيرد على هذا الراي بقوله : « وهذا تحامل شديد من الاصمعي وتقول على الفرزدق لهجائه باهلة ، ولسنا نشك ان الفرزدق اغار على بعض الشعراء في ابيات معروفة فاما ان نطلق ان تسعة اعشار شعره سرقة فهذا محال ... »(٢٢) . وهو في رده هذا يمهد اولا بتشكيك في الراي السابق ، ويستند هذا التشكيك على التفسير الذي يقدمه لموقف الأصمعي من الفرزدق ثم يحاول بعد هذا التشكيك ان يسلم بصحة بعض الراي السابق — وهو سرقة الفرزدق من الشعراء — ثم يبين استحالة هذا الراي ان اطلق بشكل عام . ومن هنا نلاحظ أن رد المرزباني هذا وإن كان شبيهاً بما سبق في كونه رداً عاماً ، إلا انه يختلف عنه بهذا الاسلوب الجديد من الرد .

وطريقة ثانية سلكها المؤلفون القدامى في ردهم على من تقدمهم تختلف عما لاحظناه قبل قليل ، وهي تتمثل في محاولة المؤلف اللاحق الاتيان بتفصيلات كثيرة في رده بحيث يكون رداً تفصيليا يتضمن مختلف الجزئيات التي يحتويها مضمون الراي السابق .

وهذه التفصيلات تكون في احيان كثيرة تفصيلات مشتقة من مفهوم الفكرة التي يدور النقاش حولها ومن مضمونها ، كالذي نلاحظه عند الآمدي في قوله : « وقد سمعت أبا علي محمد بن العلاء السجستاني يقول انه ليس له معنى انفرد به واخترعه إلا ثلاثة معان ، وهي قوله .....

ولست ارى الامر على ما ذكره ابو علي ، بل ارى ان له — على كثرة مآخذه من أشعار الناس ومعانيهم — مخترعات كثيرة وبدائع مشهورة ، وانا أذكرها عند ذكر محاسنه باذن الله . ومع هذا فلم أر المنحرفين عن هذا الرجل يجعلون السرقات من كبير عيوبه لأنه باب ما يعرى منه أحد من الشعراء إلا القليل ، بل الذي وجدتهم يعيبونه كثرة اخطائه واخلاله واحالاته واغاليطه في المعاني والالفاظ .. »(٢٣) ، وواضح ان الفكرة التي يناقشها الآمدي ويرد عليها مفادها ان المعاني التي ينفرد بها ابو تمام نادرة جدا ؛ والآمدي في رده على هذه الفكرة يشتق منها ما يفهم منها ضمناً ؛ وهو ان ابا تمام كثير السرقات في شعره ، ويرد على هذا الذي يفهمه من الفكرة السابقة ويفصل القول في الرد عليه ، ومثل هذا الاسلوب نجده اكثر تفصيلا ووضوحا عند المؤلفين اللاحقين ، إذ يمسكون باقوال المؤلفين السابقين — ان صح التعبير — ويستنبطون منها كل ما يحتمله القول أو جزء منه ويردون على هذا الذي يستنبطونه بشكل تفصيلي مطول بحيث يتجاوز الرد عند بعضهم صفحات كثيرة(٢٤) .

ويمعن بعض المؤلفين في الرد إلى مدى ابعد مما لاحظناه قبل قليل ، فهو لا يستنبط من كلام المؤلف السابق رايا ويرد عليه فحسب ؛ بل يعمد

(٢١) الوساطة ٣٤٧ — ٣٤٨ ، وينظر ايضا : الاستدراك ٤٧ — ٤٨ ، الفلك الدائر ٢٨ ، تحرير التحبير ١١١ ، الحلة السيراء ٢٠٥/١ .

(٢٢) الموشح ١٦٨ .

(٢٣) الموازنة ١٢٣/١ — ١٢٤ .

(٢٤) ينظر على سبيل المثال : المثل السائر ٨٤/٢ — ٨٦ ، ١١٢/٢ — ١١٥ ، ١٦٧/٢ — ١٧٠ ، الفلك الدائر ٣٩ — ٤٠ ، ٥٣ .

إلى افتراض وجود قول للمؤلف السابق يتعلق مضمونه بمضمون الراي الذي يناقشه ثم يرد على هذا الذي يفترض وجوده وكأن المؤلف السابق ماثل امامه يجادله ويناقشه : أي ان النقاش التحريري – ان صح التعبير – يتحول إلى صورة معادلة للنقاش الشفهي بين متجادلين . ونلاحظ هذا فيما ينقله القاضي الجرجاني من آراء لبعض الادباء في المتنبي ويرد عليها فيقول : « واقبل عليك ايها الراوي المتعتب فاقول لك : خبرني عمن تعظمه من اوائل الشعراء ومن تفتح به طبقات المحدثين : هل خلص لك شعر احدهم من شائبة او سلم من كدر ومعابة ؟ فان ادعيت ذلك وجدت العيان حجيجك والمشاهدة خصمك وعدنا بك الى اضعاف ما صدرنا به مخاطبتك واستعرضنا الدواوين فاريناك فيها ما يحول بينك وبين دعواك . . . **فان قلت** : قد اعثر بالبيت بعد البيت انكره واجد اللفظ بعد اللفظ لا استحسنه . . . **قلنالك:** فابو الطيب واحد من الجملة . . . **فان قلت** : كثر زلله وقل إحسانه . . . **قلنا** : هذا ديوانه حاضراً وشعره موجوداً ممكناً . . . . »(٢٥) وشبيه به ما نلاحظه عند ابن سنان الخفاجي حينما يعرض بعض آراء قدامة بن جعفر فيقول : « وقد ذهب ابو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى أن المعاني في صناعة تعلم الكلام موضوع لها ؛ وذكر ذلك في كتابه الموسوم بنقد الشعر ، وقال في كتابه في الخراج وصنعة الكتابة عند كلامه على البلاغة ان اللغة تجري مجرى الموضوع لصناعة البلاغة ، وهذان القولان على ما تراه مختلفان والصحيح منهما ما قدمناه وذكره في كتاب الخراج . **ويجب ان يقال له إذا ذهب** إلى ان المعاني هي الموضوع : **خبرنا عن** الالفاظ التي اخذها الصانع المؤلف إذا لم تكن عندك موضوعاً لصناعة فما منزلتها ؟ . . . **فان قلت** : انها الآلة ، **قلنا لك** : واي صناعة من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها ؟ . . . »(٢٦) .

ويبدو ان مثل هذا الاسلوب في النقاش كان شائعا معروفا بين المؤلفين القدامى وكان كثير منهم يتوقع ان يقف منه المؤلفون الآخرون هذا الموقف ، ومن هنا عمد بعضهم الى اتباع طريقة خاصة في عرض الآراء التي يتوصلون إليها ليقطعوا الطريق امام مثل هؤلاء المناقشين ، وهذه الطريقة تتمثل في ان المؤلف يعمد إلى كل ما يظن انه سيثار ضده من اعتراضات فيثبته ويرد عليه هو نفسه . ومن هنا عرف عند كثير منهم هذا الاسلوب في النقاش الذي **يمكن ان نسميه بالمناقشة المتوقعة** ، كالذي يصادفنا عند ابن المعتز حينما فرغ من الكلام على محاسن الكلام الخمسة التي دونها في كتابه البديع **ثم قال : « قد قدمنا ابواب البديع الخمسة وكمل** عندنا ، وكأني بالمعاند المغرم بالاعتراض على الفضائل **قد قال : البديع اكثر من هذا . . . . ونحن الآن** نذكر بعض محاسن الكلام والشعر ومحاسنهما كثيرة لا ينبغي للعالم ان يدعي الاحاطة بها . . . . واحببنا لذلك ان تكثر فوائد كتابنا للمتأدبين **ويعلم** الناظر انا اقتصرنا بالبديع على الفنون الخمسة اختياراً من غير جهل بمحاسن الكلام . . . »(٢٧) . وشبيه به قول عبدالقاهر الجرجاني في معرض كلامه على النظم وكونه متعلقاً بالمعاني لا بالالفاظ ، إذ يقول في معرض ما يورده من أدلة تسند رايه هذا : « واوضح من هذا كله ، وهو ان هذا النظم الذي يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من اجله صنعة يستعان عليها بالفكرة . . . **فان قيل** : النظم موجود في الالفاظ على كل حال . . . . **قيل:** إن هذا هو الذي يعيد هذه الشبهة جذعة . . »(٢٨)

استخدام الادلة

يعمد بعض المؤلفين في احيان كثيرة إلى ذكر دليل او مجموعة من الادلة تكون بمثابة البرهان على صحة ما يقول حينما يرد على مؤلف سابق ؛ وهذه الأدلة قد يشار إليها صراحة عند المؤلفين القدامى كان يقولوا : بدليل كذا او : والدليل على هذا كذا ، او ما شابه هذا من عبارات حينما ينقضون آراء سابقيهم ، وقد يكون ذكر الدليل مفهوماً عند هؤلاء المؤلفين ويشار إليه إشارة لا تصريحا حينما يقدمون تعليلا او تفسيرا لراي يرونه وينقضون به رايا لسابقيهم ، إذ من الواضح ان التعليل والتفسير يقومان مقام الدليل دونما حاجة إلى ذكر لفظة الدليل صراحة .

ويكتسب استخدام الدليل اهمية كبيرة عند القدامى ، فقد راوا مثلا ان من ينبه على خطأ لعالم

---

(٢٥) الوساطة ٥٣ – ٥٤ .

(٢٦) سر الفصاحة ٨٤ .

(٢٧) البديع ٥٧ – ٥٨ .

(٢٨) دلائل الاعجاز ٣٦ – ٢٧ ، ومواضع كثيرة جدا ، وينظر: اسرار البلاغة ٢٧٩ – ٢٨٠ وما بعدها ، ودرة الغواص ١٢ – ١٣ ، المثل السائر ١٢١/٢ – ١٢٢ ، نكت الهميان ٢٧ – ٣٠ .

سابق عليه ان يقدم دليلا على صحة ما يقول ؛وهذا ما نلاحظه واضحاً عند ابي الفرج الاصفهاني حينما يصحح نسبة ابيات لابن المولى رواها غيره منسوبه إلى شاعر آخر فيقول : « الشعر لابن المولى ، وذكر يحيى بن علي بن يحيى عن اسحاق ان الشعر للأعشى وذلك غلط ..... ووجدناه في شعر ابن المولى من قصيدة له طويلة جيدة ، وقد اثبتناها بعقب اخباره ليوقف على صحة ما ذكرناه إذ كان الغلط اذا وقع من مثل هذه الجهة احتيج الى ايضاح الحجة على ما خالفه والدلالة على الصواب فيه .. »(٢٩) . ورأوا كذلك ان المؤلف ذي الشخصية العلمية المتميزة هو الذي يعمد إلى هذا ويكون حريصاً على استخدام الادلة لاسناد ما يقول على خلاف المؤلف الذي لاشخصية علمية له والذي يكون همه التقليد ومتابعة الآخرين ، وهذا ما يفهم من قول الصولي في معرض حديثه عن ابي تمام : « وترى بعد ذلك قوماً يعيبونه ويطعنون في كثير من شعره ويسندون ذلك إلى بعض العلماء ويقولونه بالتقليد والادعاء إذ لم يصح فيه دليل ولا اجابتهم فيه حجة ... »(٣٠) . ومن هنا اقترن استخدام الدليل عند بعضهم بصفة مهمة من صفات العلماء وهي الانصاف والموضوعية كما نلاحظ هذا في قول ابي عبيد البكري متحدثاً عن كتابه التنبيه : « هذا كتاب نبهت فيه على أوهام ابي علي رحمه الله في اماليه تنبيه المنصف لا المتعسف ولا المعاند محتجاً على جميع ذلك بالشاهد والدليل ، فاني رأيت من تولى مثل هذا من الرد على العلماء والاصلاح لاغلاطهم والتنبيه على اوهامهم لم يعدل في كثير مما رده عليهم ... »(٣١) .

والقدامى حينما اشترطوا اقتران الرد بالدليل ، لم يشترطوا هذا لمجرد ان يقدم المؤلف دليلا على ما يقول حينما يرد على الآخرين ، بل قيدوا هذا الأمر واشترطوا ان يكون الدليل مما يصح استخدامه دليلا والا يكون مجرد حجة هي بمثابة الادعاء لا تثبت امام النقد . وهذا ما اعرب عنه الآمدي في قوله متحدثاً عن بعض الطاعنين في شعر ابي تمام : « وتجاوز ذلك بعضهم إلى القدح في الجيد من شعره ؛ وطعن فيما لا يطعن عليه ؛ واحتج بما لا تقوم حجة به ، ولم يقنع بذلك مذاكرة ولا قولا حتى الف فيه كتاباً .. »(٣٢) .

(٢٩) الاغاني ٢٨٥/٢ .
(٣٠) اخبار ابي تمام ٤ .
(٣١) التنبيه على اوهام ابي علي ١٥ .
(٣٢) الموازنة ١٢٥/١ .

وإذا كانت هذه نظرة القدامى إلى الدليل واهميته فهل تركت مثل هذه النظرة العلمية اثرها في نوعية الادلة التي استخدموها وفي كيفية عرضهم لها ؟ .

إن الناظر في كتب القدامى يستطيع ان يتبين ان الادلة التي استخدموها كانت من حيث العموم على نوعين :

الأدلة الاستنباطية :

ونعني بها الادلة التي تستخرج من النص او الفكرة التي يناقشها المؤلف ؛ اذ ان المؤلف اللاحق يستنبط من كلام المؤلف السابق او من النص الذي يستشهد به ذلك المؤلف دليلا على بطلان ما ذهب اليه ، وهذا النوع من الادلة يتكون من قسمين اساسيين :

القسم الاول : يتضمن الادلة التي تتوفر لدى المؤلف اللاحق نتيجة دراسته للنص الذي يستخدمه المؤلف السابق ، بحيث يجد في هذا النص او في جزء منه دليلا على بطلان ما ذهب إليه المؤلف السابق كالذي نلاحظه عند ابي عبيد البكري إذ يقول : « ... انشد ابو علي رحمه الله اشعاراً منها قول بريه بن النعمان ، ولم ينسبه ابو على رحمه الله :

لقد تركت فؤادك مستحناً
مطوقة على فنن تغنى
يميل بها وتركبه بلحن
إذا ما عن للمحزون انا

..... وفسر ما ورد في هذه الاشعار من الحان الحمام أن المراد به اللغات ، وانما المراد به اللحن الذي هو ضرب من الأصوات المصوغة للتغني و دليل ذلك قوله: مطوقة على فنن تغنى .. »(٣٣) وواضح ان الدليل الذي يستخدمه ابو عبيد لنقض ما ذهب اليه سابقه من تفسير مستنبط من مفهوم جزء من النص الذي استند اليه سابقه في تفسيره.

وقد تهدي دراسة النص إلى اكتشاف دليل ينقض ما ذهب اليه المؤلف السابق ، إلا ان هذا الدليل لا يتضمنه جزء من النص كما لاحظنا فيما سبق ، بل يتهيأ الدليل للمؤلف اللاحق نتيجة متابعته لعموم النص وجملته ، كالذي نلاحظه عند ابن قتيبة في قوله : « قال ابو محمد : وقد رأيت سيبويه يذكر بيتاً يحتج به فينسق الاسم المنصوب

(٣٣) التنبيه على اوهام ابي علي ١٦ - ١٧ .

على المخفوض على المعنى لا على اللفظ ، وهو قول الشاعر :

معاوي إننا بشـــر فاسجح
فلسنا بالجبال ولا الحديدا

قال : كانه اراد : لسنا الجبال ولا الحديدا، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء . وقد غلط لان هذا الشعر كله مخفوض ، قال الشاعر :

فهبها امـــة ذهبت ضياعا
يزيد اميرها وابو يزيد »(٣٤)

والقسم الثاني من اقسام الادلة الاستنباطية هو ما يستنبط من كلام المؤلف السابق نفسه حينما يعرض رايا او فكرة لا من النص الذي يستشهد به ويستند اليه . ويبدو هذا النوع بصورة واضحة حينما يعمد المؤلف اللاحق إلى التثبت بعبارة من عبارات المؤلف السابق ثم يستنبط منها ما يدل على عكس مراد المؤلف السابق ، وما ينقض دعواه ورايه . كالذي نلاحظه عند ابن الاثير حينما يذكر رايا للزمخشري في موضوع الالتفات فيقول : « وقال الزمخشري رحمه الله إن الرجوع من الغيبة إلى الخطاب إنما يستعمل للتفنن في الكلام والانتقال من اسلوب الى اسلوب تطرية لنشاط السامع وايقاظا للاصغاء إليه .

وليس الامر كما ذكره ، لان الانتقال في الكلام من اسلوب إلى اسلوب إذا لم يكن الاتطرية لنشاط السامع وايقاظاً للاصغاء إليه فان ذلك دليل على ان السامع يمل من اسلوب واحد فينتقل إلى غيره ليجد نشاطاً للاستماع وهذا قدح في الكلام لاوصف له ، لانه لو كان حسناً لما مل ، ولو سلمنا إلى الزمخشري ما ذهب إليه لكان إنما يوجد ذلك في الكلام المطول ، ونحن نرى الامر بخلاف ذلك ، لانه قد ورد الانتقال من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم ويكون مجموع الجانبين مما يبلغ عشرة الفاظ او اقل من ذلك »(٣٥) .

(٣٤) الشعر والشعراء ٤٢/١ ـ ٤٣ ، وهذا النوع من الادلة كثير عند القدامى ، ينظر على سبيل المثال : طبقات الشعراء ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، الاغاني ٥١/١٣ ـ ٥٢ ، شرح ما يقع فيه التصحيف ٥٧ ـ ٥٨ ، الموشح ٢٥٢ ـ ٢٥٤ ، بديع القرآن ١٧ ـ ١٨ .

(٣٥) المثل السائر ١٧١/٢ ـ ١٧٢ ، وينظر : الاستدراك ٦ .

الادلة النقلية

وهذه الأدلة على خلاف ما سبقها من ادلة ، فهي لا تستنبط من كلام المؤلف السابق أو النص الذي يستشهد به ، بل تنقل ـ إن صح التعبير ـ من خارج هذا وذاك ، او انها بعبارة أوضح تؤخذ من المعلومات والمعارف العامة من دينية ولغوية وادبية وتاريخية ، تلك المعارف التي يستمد منها المؤلف اللاحق دليلا او مجموعة من الادلة التي تنقض ما ذهب اليه المؤلف السابق . ومن هنا كان هذا النوع من الادلة ذا اشكال متعددة تعدد المعارف التي كانت شائعة آنذاك .

وهذا النوع من الادلة ابسط من سابقه كثيراً ، والتوصل إليه يسير ممكن إن كان المؤلف ذا ثقافة متنوعة ، وفي الوقت نفسه نلاحظ ان اثبات هذا النوع من الادلة وعرضه يسير يشاكل سهولة التوصل إليه ومعرفته ، كالذي نلاحظه عند الحريري حينما ينقل آراء بعض النحويين فيقول : « وقد اختلف النحويون هل بين حرفي التمدية فرق ام لا ، فقال الاكثرون : هما بمعنى واحد ، وقال ابو العباس المبرد : بل بينهما فرق .... والقول الاصح بدلالة قوله تعالى : ذهب الله بنورهم ... »(٣٦) وواضح ان رد الحريري على راي المبرد مدعم بدليل ماخوذ من القرآن الكريم ، ومثل هذا النوع من الادلة كثير عند القدامى(٣٧) .

ونوع ثان من الادلة النقلية يستمده المؤلف من المعلومات اللغوية ، بحيث تقدم هذه المعلومات التفسير الذي يراه المؤلف صحيحاً مغايراً لما استقر عند سابقيه ، ومن ثم يكون رده مستنداً إلى هذه المعلومات حينما يرد على سابقيه ، كالذي نلاحظه عند ابن الاثير في معرض رده على علماء البلاغة المتقدمين في الفرق بين التشبيه والتمثيل إذ يقول: «وجدت علماء البيان قد فرقوا بين التشبيه والتمثيل وجعلوا لهذا باباً مفرداً ولهذا باباً مفرداً وهما شيء واحد لا فارق بينهما في اصل الوضع . يقال: شبهت هذا الشيء كما يقال مثلته به ، وما اعلم كيف خفي ذلك على اولئك العلماء مع ظهوره ووضوحه »(٣٨)

ونوع آخر من الادلة النقلية يلاحظ بوضوح ان المؤلفين القدامى كانوا يستمدونه من المعلومات الادبية بحيث تقوم هذه المعلومات دليلا على صحة ما يقدمه المؤلف من نقض لآراء سابقيه ، كالذي

(٣٦) درة الغواص ١٦ .

(٣٧) ينظر على سبيل المثال : المثل السائر ٢٦٤/١ ـ ٢٦٥ ، ١١٤/٢ ـ ١١٥ ، بديع القرآن ٣٧ .

(٣٨) المثل السائر ١١٦/٢ .

نلاحظه عند ابن الاثير في معرض رده على نوع من انواع المجاز عند الغزالي إذ يقول : « القسم الثاني عشر : الزيادة في الكلام لغير فائدة كقوله تعالى : فبما رحمة من الله لنت لهم ، ف « ما » ها هنا زائدة لا معنى لها اي : فبرحمة من الله لنت لهم .

وهذا القول لا اراه صواباً وفيه نظر من وجهين : احدهما ان هذا القسم ليس من المجاز لان المجاز هو دلالة اللفظ على غير ما وضع له في أصل اللغة وهذا غير موجود في الآية .... ، الوجه الآخر : اني لو سلمت ان ذلك من المجاز لانكرت ان لفظة « ما » زائدة لا معنى لها : ولكنها وردت تفخيماً لأمر النعمة ... »(٣٩) .

وقد تكون الادلة النقلية احياناً مستمدة من المعلومات التاريخية وما إليها مما كان شائعاً متواتراً في تلك العصور ، كما نلاحظ هذا عند ابي الفرج الاصفهاني في ترجمة عمر بن ابي ربيعة إذ ينقل عن الزبير بن بكار رايه في الثريا التي شبب بها عمر هي بنت عبدالله بن محمد بن عبدالله بن الحارث واخت محمد بن عبدالله الذي قتله داود ابن علي ثم يرد على راي الزبير هذا بقوله : « وهذا غلط من الزبير عندي ، والثريا ان تكون بنت عبدالله بن الحارث اشبه من ان تكون اخت الذي قتله داود بن علي ، لانها رثت الفريض المغني وعلمته النوح بالمراثي على من قتله يزيد بن معاوية من اهلها يوم الحرة ... فكيف تكون اخت الذي قتله داود بن علي وقد ادركت عبدالله بن عباس وهي امراة كبيرة ... »(٤٠) .

عرض الادلة

يتوقف قسم كبير من المناقشة ونجاحها على هذه العملية ذاتها ، ذلك ان المؤلف اللاحق الذي يمتلك من الادلة لاسناد وجهة نظره لابد وان يفكر في طريقة معينة يعرض بها ادلته هذه بشكل يسهم اسهاما كبيرا في تسان وجهة نظره بوضوح كما تؤدي في الوقت نفسه إلى دحض ما قاله سابقه بشكل مقنع لا مجال للجدل فيه .

ومن المعروف ان هذه الادلة وعددها يتوقف على نوعية الفكرة التي يدور النقاش حولها ، ومن هنا قد يكون لدى المؤلف دليل واحد يسند ما ذهب إليه ، وقد يكون لديه دليلان او اكثر ، ذلك ان الفكرة التي يتضح عدم صحتها بسهولة يكفي لنقضها دليل واحد لا غير في معظم الاحيان ، في حين تحتاج الفكرة التي تحتمل الجدل إلى عدد من الادلة يتناسب وقوة الفكرة . ومن هنا يكون الاختلاف في عدد الادلة التي نراها عند المؤلفين اللاحقين ، إذ يرجع الامر اكثر ما يرجع ـ فيما نحسب ـ إلى طبيعة الفكرة التي يدور النقاش حولها . وهذا الذي بيناه من تعدد الادلة واتباع طريقة خاصة في عرضها وجدنا له اثراً في كتب القدامى بشكل يجيز لنا ان نعده طريقة متبعة عندهم ، ولتوضيح هذه الطريقة في استخدام الادلة وعرضها سنحاول الكلام عليها استنادا إلى عدد الادلة المستخدم في المناقشة ؛ لان العدد فيما نرى كان هو المتحكم في الاستخدام وطريقة العرض .

من الملاحظ ان المؤلف حينما يكون لديه دليل واحد او اثنان لاسناد وجهة نظره ، يحاول الاتيان بهذا الدليل قويا كافيا لاسناد ما يريد اثباته دون ان يكون فيه ما يحتمل النقاش والجدل ، من مثل ما نلاحظه عند ابي احمد العسكري حينما يناقش مسالة نسبة كتاب العين إلى الخليل بن احمد ، فهو يميل إلى الراي القائل بان الكتاب ليس من عمل تلامذته ثم يقول : « ومما يدل على هذا استشهادهم باشعار المولدين مما لم يكن الخليل ليلتفت إليه ولا يستشهد بمثله ، وقد علمت في العين والحاء والراء وغيرها على اكثر من اربعين بيتا للمحدثين ... بل وجدت فيه شيئا من شعر ابي دلامة والحسن بن هانيء ، وهذا ادل دليل على ان الكتاب مفسد مزيد فيه .. »(٤١) ، وشبيه به ما نجده عند ابن الاثير حينما يعرض رايا لابن سنان الخفاجي في قبح الالفاظ الطويلة فيعترض عليه ويرى ان طول الالفاظ لا يصح اتخاذه اساسا في تبيان حسنها او قبحها ويقدم الدليل على هذا فيقول : « والدليل على ذلك انه قد ورد في القرآن الكريم الفاظ طوال وهي مع ذلك حسنة كقوله تعالى : (فسيكفيكهم الله) ؛ وقوله تعالى (ليستخلفتهم في الارض) .. ولو كان الطول مما يوجب قبحا لقبحت هاتان اللفظتان .. »(٤٢) .

وسلك المؤلفون القدامى الطريقة نفسها حينما يكون لديهم دليلان ، فهم يحرصون على الاتيان بهذين الدليلين قويين كافيين لاسناد ما يريدون اثباته من مثل ما نلاحظه عند ابن سلام الجمحي في معرض كلامه على ابن اسحق وما دونه في السيرة من اشعار فيقول : « فكتب في السير

---

(٣٩) المثل السائر ٢/٩٣ ـ ٩٥ .

(٤٠) الاغاني ١/٢١٠ ـ ٢١١ ، وينظر : فصل المقال ٦٥ـ٦٦ .

(٤١) شرح ما يقع فيه التصحيف ٥٧ ـ ٥٨ ، وينظر : الموشح ٢٥٢ ـ ٢٥٤ .

(٤٢) المثل السائر ١/٢٦٤ ، وينظر : بديع القرآن ٣٧ .

اشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط واشعار النساء فضلا عن الرجال ثم جاوز ذلك الى عاد وثمود فكتب لهم اشعارا كثيرة وليس بشعر انما هو كلام مؤلف معقود بقواف ، افلا يرجع الى نفسه فيقول : **من حمل هذا الشعر** ومن اداه منذ آلاف السنين والله تبارك وتعالى يقول : (فقطع دابر الذين ظلموا) اي لا بقية لهم ، وقال ايضاً : (وانه اهلك عادا الاولى وثمود فما ابقى) . . . . فنحن لا نقيم في النسب ما فوق عدنان ولا نجد لاولية العرب المعروفين شعرا فكيف بعاد وثمود ؟ وقال ابو عمرو بن العلاء : ما لسان حمير وافاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا ، **فكيف بما على عهد** عاد وثمود مع تداعيه ووهيه ؛ فلو كان الشعر مثل ما وضع اسحاق ومثل ما رواه الصحفيون ما كانت فيه حاجة ولا فيه دليل على علم ... »(٤٣) ومن الواضح أن ابن سلام في رفضه لصحة الاشعار التي اوردها ابن اسحاق في كتابه السيرة يستند الى دليلين الاول منهما : استحالة وجود هذا الشعر ونقله عن مصدره الاصلي والثاني منهما كون لغة اولئك القدامى مخالفة للعربية الفصحى التي نظم بها جل الشعر العربي ، ومن هنا لا تصح نسبة اشعار منظومة بالعربية المعروفة إلى اناس كانوا يتكلمون لغة مغايرة لهذه اللغة ، والدليلان ـ كما هو واضح ـ متكافئان من حيث القوة . وشبيه به ما ورد في كتاب المثل السائر لابن الاثير في معرض رده على راي لابن افلح البغدادي مضمونه ان المعاني المبتدعة مقصورة على المحدثين لا العرب القدامى ، إذ يقول معلقاً على هذا الراي : « وتلك الاقوال التي خص قائليها بأنهم ابتدعوها قد سبقوا اليها ؛ فاما ان يكون غير عارف بالمعنى الغريب واما انه لم يقف على اقوال الناظمين والناثرين .

واما **قوله** : انه ليس للعرب معنى مبتدع فبالبيت شعري من السابق الى المعاني ، من تقدم زمانه ام من تأخر زمانه ؟ ... ومن ادل الدليل على فساد ما ذهب اليه ... ان اول من بكى على الديار في شعره رجل يقال له ابن حذام وكان هو المبتدىء لهذا المعنى اولا ... »(٤٤) .

هذا هو موقف المؤلفين القدامى من الادلة القليلة ، سواء ما كان منها مفردا ام ثنائيا ، اما الادلة المتعددة ، فمن المعروف انها قد تتفاوت في قوتها ومدى كفايتها لنقض الراي السابق، وموقف المؤلف اللاحق في مثل هذه الحال يكون أصعب من موقفه في حالة استخدام الادلة القليلة ، إذ يتطلب الامر منه دقة اكثر في العرض وطريقة خاصة فيه .

والذي يلاحظ في حالة تعدد الادلة ان بعض المؤلفين يعرضها بطريقة خاصة نراها واضحة عند ابن الاثير حينما يذكر رايا لابن سنان الخفاجي في شروط فصاحة اللفظة المفردة وهو كونها متكونة من حروف متباعدة المخارج ، فيرد على هذا الراي مستخدما ادلة ثلاثة ؛ اولها : ان معظم اللغة العربية مستعمل على غير مكروه ، ولا علاقة لتباعد المخارج بحسن او قبح قدر ما يتعلق الامر ببنية الكلمة وعدد حروفها . اما ثانيهما فهو أن الناظم إذا اراد ان يعتبر مخارج الحروف عند نظمه «لطال الخطب في ذلك وعسر ولما كان الشاعر ينظم قصيداً ... » واما ثالثهما فهو ان هذه القاعدة التي يستند ابن سنان اليها ـ وهي تباعد مخارج الحروف ـ شذ عنها شواذ كثيرة ، فقد ورد من المتباعد المخارج ما هو قبيح ، كما ورد من المتقارب المخارج ما هو حسن ، ومن ثم لا يمكن اعتماد هذه القاعدة لتناقضها(٤٥) .

وواضح ان هذه الادلة الثلاثة تبدا بدليل قابل للجدل والنقاش ولا يعد قاطعاً في الرد على ذلك الراي الذي يراه ابن سنان ، اما ثانيهما فهو دليل اقوى من سابقه إلا انه لا يصل من حيث القوة الى درجة الدليل الثالث الذي يعد اقوى الادلة اذ انه ينقض راي ابن سنان بشكل مباشر وواضح . ومن هنا تسلسلت الادلة المتعددة هذه عند ابن الاثير ابتداء بالدليل الضعيف وانتهاء بالدليل القوي . وفي هذا التسلسل ما ينم عن تفكير علمي سديد وقاعدة منهجية في غاية الاهمية؛ ذلك ان الابتداء بالدليل الضعيف والانتهاء بالدليل القوي معناه ان المؤلف يحاول تهيئة ذهن القارىء لتقبل ما يريد اثباته هو ، فيبدأ معه بالدليل الاول الذي لا يقطع في المسالة نهائياً ، ثم يتلوه بدليل اقوى من ذلك الدليل الأول فيتهيأ ذهن القارىء اكثر ويكون تقبله للفكرة التي يحاول المؤلف اثباتها اكثر ، ثم يواجهه بالدليل القوي فيكون اعتقاده بما يريد المؤلف اثباته قوياً لا مجال فيه لتشكك ، اذ ان المؤلف تدرج معه تدرجا طبيعيا يشكل هيأ ذهنه لقبول الفكرة والاعتقاد بها .

---

(٤٢) طبقات فحول الشعراء ١٠ ـ ١١ .
(٤٤) المثل السائر ٥٩/٢ ـ ٦٢ .

(٤٥) ينظر النص كاملا في المثل السائر ٢٢٢/١ ـ ٢٢٦ وتنظر ايضا مواضع متعددة من هذا الكتاب فيها شبيه بما تقدم ، من مثل ٨٤/٢ ، وينظر ايضا : الفلك الدائر ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ومواضع عديدة منه .

المصـــادر والمراجـــع

اخبار ابي تمام ـ ابو بكر الصولي (٣٣٥هـ) تحقيق : خليل عســاكر ، محمد عبده عزام ، نظير الاســلام الهندي ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان .. ـ ضياء الدين ابن الاثير (٦٣٧هـ) تحقيــق : حفني محمد شــرف ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٨ .

اسرار البلاغة ـ عبدالقاهر الجــرجاني (٤٧١هـ) تحقيق : هـ . ريتر ، استانبول ، مطبعة المعارف ١٩٥٤ .

الاغاني ـ ابو الفرج الاصفهاني (٣٥٦هـ) ، القاهرة ، دار الكتب المصرية .

الايضاح في علل النحو ـ ابو القاسم الزجاج (٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك ، بيروت ، ط٢ ، دار النفائس ١٩٧٣ .

البديع ـ ابن المعتز (٢٩٦هـ) تحقيق : كراتشــوفسكي ، لندن ١٩٣٥ ، (تصوير : مكتبة المثنى ببغداد) .

بديع القرآن ـ ابن ابي الاصبع المصري (٦٥٤هـ) تحقيق : حفني محمد شرف ـ القاهرة ـ مكتبة نهضة مصر ، ط١ ، ١٩٥٧ .

البيان والتبيين ـ ابو عثمان الجاحظ (٢٥٥هـ) تحقيق : عبدالســلام هارون القاهرة ، مطبعــة لجنــة التاليف والترجمة والنشر ، ط ٢ ، ١٩٦٠ .

تحرير التحبير ـ ابن ابي الاصبع المصري ، تحقيق : حفني محمد شرف ، القاهرة ، المجلس الاعلى لرعاية الشؤون الاسلامية ١٣٨٣هـ .

التنبيــه على اوهام ابي علي في اماليه ـ ابو عبيد البكري (٤٨٧هـ) تحقيق : اسماعيل يوسف دياب ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط ٢ ، ١٩٥٤ .

التنبيهات على اغاليط الرواة ـ علــي بن حمــزة البصــري (٣٧٥هـ) تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٧ .

الجامع الكبير ... ـ ضياء الدين بن الاثير ، تحقيق : مصطفى جواد ، جميل سعيد ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٥٦ .

الحلة السيراء ـ ابن الابار القضاعي (٦٥٨هـ) تحقيــق : حسين مؤنس ، القاهرة ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٦٣ .

دوة الغواص في اوهام الخواص ـ القاسم بن علي الحريري (٥١٤هـ) تحقيق : توربكــة ، ليبزك ١٨٧١ (تصوير مكتبة المثنى ببغداد) .

دلائل الاعجاز ـ عبدالقاهر الجرجاني، وقف على طبعه : محمد رشيد رضا ، القاهرة ، مكتبة القاهرة ، ١٩٦١ .

زهر الآداب ـ الحصري (٤٥٦هـ) تحقيق : علي البجاوي ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٦٩ .

سر الفصاحة ـ ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ) صححــه : عبدالمتعال الصعيدي، القاهرة، مطبعة محمد علي صبيح واولاده ١٩٦٩ .

شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ـ ابو احمد العسكري (٣٨٢هـ) تحقيق : عبدالعزيز احمد ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ط ١ ، ١٩٦٣ .

الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٤ .

طبقات الشعراء ـ ابن المعتز ، تحقيق : عبدالستار احمــد فراج ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٦٥ .

طبقات فحول الشعراء ـ ابن سلام الجمحي (٢٢١هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ١ ، ١٩٥٢ .

العقد الفريد ـ ابن عبد ربه (٣٢٧هـ) تحقيق : احمد امين، ابراهيم الابياري ، عبدالسلام هارون ، القاهرة ، مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر (تصوير : مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٧) .

فصل المقال في شرح كتاب الامثال ـ ابو عبيد البكري ، تحقيق: عبدالمجيد عابدين ، احسان عباس ، مطبوعات جامعة الخرطوم ، ط ١ ، ١٩٥٨ .

اللئلئ الدائر على المثل السائر ـ ابن ابي الحديد (٦٥٦هـ)، تحقيق : احمد الحوفي ، بدوي طبانة ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ .

الكشف عن مساوىء شعر المتنبي ـ الصاحب بن عباد (٣٨٥هـ) تحقيق : محمد حسن آل ياسين ،بغداد ، مطبعة المعارف ١٩٦٥ .

المثل السائر ـ ابن الاثير ، تحقيق : احمد الحوفي ، بدوي طبانة ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ .

محاضرات الادباء ـ الراغب الاصبهاني (٥٠٢هـ) بيروت ، دار مكتبة الحياة ١٩٦١ .

معجم الادباء ـ ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) تحقيق : مرجليوث، القاهرة مطبعة امين هندية (تصوير مكتبة المثنى ببغداد)

منهــج البحث الادبي عند العرب ـ الدكتور احمــد جاســم النجدي ، بغداد ، وزارة الثقافة والفنون ١٩٧٨ .

الموازنة ـ الآمدي (٣٧٠هـ) تحقيق : السيد احمد صقر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

الموشى ـ الوشاء (٣٢٥هـ) بيروت ، دار صادر ودار بيروت ١٩٦٥ .

الموشح ـ المرزباني (٣٨٥هـ) تحقيق : علي البجــاوي ، القاهرة ، دار نهضة مصر ١٩٦٥ .

نكت الهميان في نكت العميان ـ الصفدي (٧٦٤هـ) ، تحقيق: احمد زكي ، القاهرة ، المطبعة الجمالية ١٩١١ .

الوساطة بين المتنبي وخصومه ـ القاضي الجرجاني (٣٩٢هـ) تحقيق : علي البجاوي ، محمد ابو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، مطبعة الحلبي ، ط ٤ ، ١٩٦٦ .